Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: ٢٦٦٣-٧٤٠٥
e ISSN: ٢٧٨٩-٦٨٣٨

مجلة ديالى للبحوث الانسانية
العدد (٩٨) المجلد (١) كانون الأول ٢٠٢٣

معايير التمييز بين الفعل المتعدي واللازم بين القدماء والمحدثين

أ.د. غادة غازي عبدالمجيد
ميسم سمير محمد

جامعة ديالى كلية التربية للعلوم الانسانية

Abstract

Criteria for distinguishing the transgressive and the necessary between the ancient and the modern. The importance of the phenomenon of infringement. Necessity is linked to the meaning and that adding a letter or changing it from a particular word can lead to a change in the meaning of that word. Those who were satisfied with the controls set by the ancients, and some of them expanded and added new signs of excellence; Therefore, this research will stand on these controls and their adequacy in determining. The type of verb within the composition.

Email: Mysmso162@g mail.com
ghada.ar.hum@uodiyala.edu.iq

Published:١-١٢-٢٠٢٣

Keywords: معايير، التمييز، متعدي، اللازم، قدماء، محدثين.

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص:

تأتي أهمية ظاهرة التعدي واللزوم مرتبطة بالمعنى، وأنَّ زيادة حرف أو تغييره من كلمة معينة، يمكن أَنْ يؤدي إلى التغير في معنى تلك الكلمة، ونتيجة لمكانة هذه الظاهرة؛ وضع اللغويون ضوابط معينة تميز الفعل من حيث تعديه أو لزومه؛ فقد وضع القدماء واتبعهم المحدثون ضوابط للتمييز؛ فمن المحدثين من اكتفى بالضوابط التي وضعها القدماء، ومنهم من توسع وأضاف علامات جديدة للتمييز؛ لذلك أَنَّ هذا البحث سيقف على هذه الضوابط، ومدى كفايتها في تحديد نوع الفعل داخل التركيب.

المقدمة:

بسم الله الذي مَنَّ على عباده بعلمهِ، والصَّلاة والسَّلام على رسوله خاتم أنبيائه، ومبلّغ رسالته، وصفوته من خلقه، وعلى آله وصحبه أجمعين، أَمّا بعد، فلقضية التعدي واللزوم مكانة خاصة في الدّرس النحوي؛ وذلك لاتصالها الوثيق بأصل من أصول التفكير النحوي عند النحويين، وهو الانطلاق في الدّرسِ من نظرية العامل، وليس التعدي واللزوم في جانب من جوانبه إلَّا وصفًا لعمل الفعل في المفعول به؛ فالفعل الذي يعمل هو المتعدي، والذي لا يعمل هو اللازم؛ فكان للباحثين المحدثين إسهامٌ في إذكاء بعض الأمور أو الضوابط، التي مع معرفتنا بها ومع ما ذكره القدماء من ضوابط، يمكننا أَنْ نميز بوساطتها الفعل المتعدي من اللازم، ويسلط البحثُ الضوءَ على هذه الضوابط عند القدماء والمحدثين، وقد قسمتُ البحث على محورين، تسبقهما مقدمة ومدخل، وتتلوهما خاتمة، تضمّن المحور الأوّل: التعريف بالفعل المتعدي واللازم لغةً واصطلاحًا، وفي الثاني: عرّفنا بالمعايير التي وضعها القدماء والمحدثون للتمييز بينهما، ثمَّ اتبعتها بخاتمة تضمنت أبرز النتائج، فضلًا عن سردٍ بالمصادر والمراجع. وأخيرًا أقول: إنَّ البحثَ في مهادهِ محاولة الكشف عن قيمة جهد الباحثين القدماء والمحدثين في تفسيراتهم.

المدخل:

إنَّ نظام الحركة في العربيّة مقترنٌ في الأفعالِ؛ فالحركة التي تتسم بها الأفعال هي التي تمنحها القوّة الفاعلة في التعامل اللّغوي؛ فحركة الأفعال متعددة؛ وبهذا تكون الأفعال من حيث اعتماد حركتها هي الأكثر تناولًا للجوهر الحركي في اللّغة العربيّة؛ فقد دُرِسَتْ الأفعال في العربيّة بما يظهر لنا واقعها اللّغوي، الذي يتأمّل به المتكلمون[١]؛ لذلك ذكر القدماء ثلاثة أنواع للفعل، الأوّل: ما لا يوصف بتعدٍ ولا لزومٍ، وهو (كان وأخواتها)، والثّاني: الفعل المتعدي، والثالث: الفعل اللازم[٢].

المحور الأوّل: التعريف بالفعل المتعدي واللازم لغةً واصطلاحًا:

عُرِفَ الفعل المتعدي لغةً بمفهوم (المجاوزة)؛ فقد ذكره الخليل (ت١٧٥ه) في (باب العين والدال والواو)؛ فقال: ((العَدْوُ: الحُضْرُ، عدا يعدو عَدوًا، وَعُدُوًا مثقلةً، وهو التَّعَدِّي في الأمر، وتجاوز ما ينبغي لَهُ أَنْ يقتصر عليه، ويُقرأ: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام:١٠٨]، على (فُعُول) في زنة: قُعُود، وعدا طوره، وعدا قَدْرِهِ؛ أي: جاوزَ ما ليسَ لَهُ))[٣]، وذكره الجوهري (ت٣٩٣ه) في (باب عدا) بقوله: ((والعداءُ أيضًا: تجاوز الحدِّ والظلم))[٤]؛ فكان عنده كذلك بمعنى المجاوزة، وكذلك قال: ((وعداه، يعدوه؛ أي: جاوزه، وما عدا فلان أَنْ صنع كذا، ومالي عن فلان متعْدى؛ أي: لا تَجاوز لي لَهُ غيره، يُقال: عَدَّيتُهُ فَتَعَدَّى؛ أي تجاوز))[٥].

أَمّا مفهوم التعدية اصطلاحًا، فقد عرّفها الشَّريف الجرجاني (ت٨١٦ه) بقولهِ: ((هي أَنْ تجعل الفعل لفاعل يصيَّر من كان فاعلًا لَهُ قبل التعدية منسوبًا إلى الفعل، كقولك: خَرَجَ زيدٌ وأَخرجتُهُ؛ فمفعول أخرجت هو الذي صيّرته خارجًا، ونقل الحكم من الأصل إلى الفرع بمعنى جالب الحكم))[٦].

وجعل الدكتور محمد سمير اللّبدي من مصطلح المقابلة افتتاحًا تعريفه للمتعدي؛ إذ قابله باللازم؛ فقال: ((ويقابل الأفعال اللازمة الأفعال المتعدية، وهي التي لا تكتفي بالفاعل؛ بل تتجاوزه إلى المفعول به))[٧].

وكذلك عرّفه الدكتور إبراهيم السامرائي (ت٢٠٠١م) بأَنَّهُ: ((ما لا يكتفي بمرفوعه؛ بل يتعدى إلى المفعول، نحو: ضَرَبَ وأَخَذَ))[٨]، وعرّفه آخرون بأَنَّهُ: ((هو الذي يصل إلى مفعول بغير واسطة))[٩].

أَمّا الفعل اللازم لغةً فقد ذكره الجوهري في ضمن مادة (لَزَمَ) بقولهِ: ((لازَمَ وألزمتُهُ الشيء فالتزمه، والالتزام: الاعتناق))[١٠]، وقد ذكره ابن فارس (ت٣٩٥ه) في المادة نفسها: ((لَزَمَ اللام، والزاء، والميم، أصلٌ واحدٌ صحيح، يدلّ على مصاحبة الشيء بالشيء دائمًا، يُقال: لَزِمهُ الشيء يلزمه))[١١].

أَمّا اصطلاحًا فقد عُرّف بعدّة تعريفات؛ فقد عرّفهُ الجرجاني بأَنَّهُ: ((ما يمتنع انفكاكه عن الشيء))[١٢]، وقال عنه كذلك: ((اللزوم: عدم تعدي الأفعال وتجاوزها الفاعلين إلى المفعول به، وهي الأفعال اللازمة))[١٣].

نلحظ مِمَّا مَرَّ الصلة الشديدة بين المعنيين (اللّغوي والاصطلاحي) لمفهومي التعدي واللزوم، فكانا يحملا مفهومًا موحدًا؛ فالتعدية كانت تعني في اللّغة: المجاوزة، وقد

وُظِّفَ هذا المفهوم لتأدية المعنى الاصطلاحي الذي كان يعني: مجاوزة الفاعل للمفعول به، كذلك الأمر بالنسبة للفعل اللازم؛ فاللزوم كان يعني لغة: الاكتفاء، ومصاحبة الشيء، واصطلاحًا: كان معناه اكتفاء الفاعل بنفسهِ، مع مصاحبة فعلهِ؛ فالمعنيان حملا مفهوم الاكتفاء.

المحور الثاني: المعايير التي وضعها القدماء والمحدثون للتمييز بين الفعل المتعدي واللازم:

تأتي أهمية ظاهرة التعدي واللزوم من كونها مرتبطة بالمعنى، وأَنَّ زيادة حرف أو تغييره من كلمة معينة يمكن أَنْ يؤدي إلى تغيّر في معنى تلك الكلمة؛ وفي ذلك قال الدكتور عطية سليمان أحمد: ((لاحظنا من خلال دراسة هذهِ القضية (فعل وأفعل) أَنَّها تنطلق من قضية دلالية ترى أَنَّ الكلمة تحمل أكثر من معنى، وذلك بالتحوّل من صيغة (فعل إلى أفعل)؛ فزيادة المعنى جاء نتيجة لزيادة المبنى؛ ولكن المعنى الأصلي لا زالَ موجودًا في أفعل؛ ولكن بزيادة))[١٤].

والذي يتضّح من هذا النصّ أَنَّ أي زيادة في الصيغة يمكن أَنْ تحدث تغيّرًا في بنية الفعل؛ لذلك ونتيجة لمكانة هذه الظاهرة وضع اللّغويون ضوابط معينة تميز الفعل من حيث تعديه ولزومه، وقد ذكر القدماء ضابطين للتمييز؛ وفي ذلك قال المرادي (ت٧٤٩ه): ((فعلامة المتعدي صلاحيته لأنْ يتصل به ضمير يعود على غير المصدر، نحو: (عمل)؛ فتقول: الخيرُ عملهُ زيد))[١٥]؛ فهذا الضمير يسمى (هاء المفعول به)، وهي هاء تعود على غير المصدر والظرف، وهذهِ (الهاء) هي إحدى العلامات التي انماز بها الفعل المتعدي من اللازم، واحترزوا بها عن (هاء المصدر)؛ لأَنَّها تتصل بالفعلين المتعدي واللازم؛ فالمتصلة بالمتعدي، مثل: الضرب ضربته زيدًا؛ أي: ضربت الضرب زيدًا، ومثال المتصلة باللازم: القيام قمتُهُ؛ أي: قمتُ القيام[١٦].

والضابط الثاني الذي وضعهُ القدماءُ لتمييز المتعدي من اللازم هو صياغة اسم مفعول تام من الفعل؛ وبذلك يُعَدُّ الفعل متعديًا؛ قال ابن مالك: ((الفعل الذي يصلح أَنْ يصاغ منهُ اسم مفعول تام يسمى متعديًا ومجاوزًا وواقعًا، كـ(مقت) فهو ممقوت، و(نعت) فهو منعوت، والمراد بالتمام: الاستغناء عن حرف جرّ؛ فلو صِيغ منهُ اسم مفعول مفتقر إلى حرف جرّ سُمي الفعل لازمًا))[١٧].

فإذا صَلُحَ الفعل أَنْ يُصاغ منهُ اسم مفعول تام مجرّد من حرف الجرّ فهو متعدي، وأَمَّا إذا كان اسم المفعول مقترنًا بحرف الجرّ فيعدّ لازمًا، وذلك مثل: غضب زيد على عمرو فهو مغضوب عليه، وزهد فيه فهو مزهود فيه، فهذه أفعال لازمة؛ لأَنَّ اسم المفعول المبني منها لا يستغني من اقترانه بحرف الجرّ، بخلاف اسم المفعول المجرّد من حرف الجرّ كـ(نعت فهو منعوت)؛ فهو اسم مفعول تام؛ أي غني عن اقترانه بحرف الجرّ[١٨].

أَمّـا المحـدثون فقـد ذكـروا هـذهِ الضـوابط وأضـافوا إليهـا؛ لعـدم اكتفـائهم بهـا، ومـنهم الـدكتور خليـل إبـراهيم العطيـة؛ إذ ذكـر هـذين الضـابطين، وَقَـالَ عـن دخـول هـاء غيـر المصـدر علـى (كـان): ((والحـق أَنَّ دخـول هـاء غيـر المصـدر علـى (كـان) علـى الـرغم مـن أَنَّهـا أفعـال لا توصـف بتعـدٍّ ولا لـزومٍ يُعَـدُّ نقصًـا فـي الضـابط الـذي وضـعوه؛ فـالأولى أَنْ يضـاف إليـه، كـأنْ يُقـال: صـحة اتصـال الفعـل بضـمير، كالهـاء تعـود علـى غيـر مصـدر وغير ظرف وكان))[١٩].

وقـد قَـدَّمَ الـدكتور العطيـة شـرحًا ميسـرًا للضـابط الأَوّل وطريقـة اسـتعماله، وذلـك يتضـح فـي قولـهِ: ((وطريقـة اسـتعمال الضـابط المـذكور تتجلـى بوضـع الفعـل المـراد بتبيـان لزومـه أو تعديـه فـي جُملـة تامـة وسـبقه اسـم جامـد أو مشـتق يشـترط أَنْ يكـون ذلـك الاسـم غيـر مصـدر وغيـر ظـرف، وتتصـل بالفعـل هـاء تعـود علـى الاسـم المتقـدّم؛ فـإذا اسـتقاما لكـلام فالفعل متعد، وإلّا فهو لازم))[٢٠].

وقـد ذكـر أَنَّ هـذين الضـابطين غيـر كـافيين فـي تحديـد تعـدي الفعـل أو لزمـه؛ إذ قـال: ((إنَّ الضـابطين المـذكورين لا يكفيـان لمعرفـة كـون الفعـل لازمًـا أو متعـديًا؛ فمـا يـدرينا أَنَّ هـذا الفعـل لازم وذلـك متعـد، وإذا كـان متعـديًا أيتعـدى بنفسـه أم بحـرف جـرّ، وأي حـرف مـن الحـروف يتعـدى بـه ليـؤدي الغـرض المطلـوب كُـلّ هـذا لا يسـتطيع الضـابطان اللـذان وضـعهما النّحـاة الإجابـة عنهمـا؛ فـالأمر بحاجـة إلـى اسـتقراء أسـاليب الفصـحى، ومداومـة النظر في معجمات اللّغة؛ لتبيان ذلك))[٢١].

وهـذا الـرأي يُحسـب للباحـث؛ وذلـك لأَنَّ هـذين الضـابطين لا يمكنهمـا وحـدهما التمييـز بـين الفعـل إذا كـان متعـديًا أو لازمًـا؛ بـل إنَّ التمييـز يتحقـق بـالرجوع إلـى أقـوال اللغـويين والمعـاجم اللّغويـة، وإلـى كيفيـة ورود الفعـل واسـتعماله فـي القُـرآن الكـريم، فضـلًا عـن أثـر السياق وتمام الكلام في أداء تحديد تعدي الفعل ولزومهِ.

وذهـبَ الـدكتور زهيـر الأرنـاؤوطي مـذهب الـدكتور العطيـة فـي عـدم كفايـة هـذين الضـابطين؛ ولكنَّـهُ جعـل مـن معنـى اللفظـة فيصـلًا للحكـم علـى الفعـل مـن حيـث التعـدي واللـزوم؛ ((لأَنَّ التعـدي واللـزوم ليسـتا خصيصـتان لفظيتـان، ولـو كـان الأمـر كـذلك لمـا جـاء الفعـل الواحـد متعـديًا تـارة ولازمًـا تـارة أُخـرى؛ وذلـك قيـل إنَّهمـا خصيصـتان تتعلقـان بمعاني الألفاظ))[٢٢].

والحقيقـة أَنَّ اسـتدراك الباحـث كـان دقيقًـا؛ فقـد اعتمـدَ علـى قـول الجرجـانيّ فـي إثبـات قولـهِ؛ إذ ذكـر قـول الجرجـانيّ المتعلّـق بمعـاني الأفعـال وعلاقتهمـا بتعـدي الفعـل ولزومـه؛ إذ يقـول الجرجـاني: ((كـون الفعـل متعـديًا أو غيـر متعـدٍ شـيء يتعلّـق بمعـاني الأفعـال وحقائقها، لا بألفاظها وصيغها))[٢٣].

وقد ذكر الدكتور الأرناؤوطي حقيقة مهمة، وهي عُسر مسألة التعدي واللزوم وتشعبها، ونرى أَنَّهُ على صواب؛ وذلك كما ذكرت سلفًا من تضافر عِدَّة عوامل؛ لكي نميز الفعل في حالتي التعدي واللزوم؛ إذ قال: ((فلا يمكن الاعتماد على معجمات اللّغة وجعلها حاكمًا على الفعل من حيث التعدي واللزوم، ولا تعرف الباحث على أسرار اللّغة وأعماقها؛ بل الأمر بحاجة إلى العودة إلى النصوص العربيّة الفصيحة والإحاطة بظروفها، ومن ثَمَّ الحكم عليها في ذلك السياق، وفي تلك الظروف؛ فالبت في مسألة التعدي واللزوم ليس أمرًا يسيرًا))[٢٤].

فلإمكانية التمييز بين ما هو متعدٍ وما هو لازم يجب أَنْ نرجع إلى المعجمات اللّغوية أوّلًا، ومن ثَمَّ الرجوع إلى النصوص الفصيحة التي وردَ فيها الفعل، ومن ثَمَّ نجعل من السمات حكمًا في تحديد نوع الفعل من حيث تعديه أو لزومه.

وجعل الشمسان من معياري الدلالة والبناء للأفعال أساسًا للتمييز بين المتعدي واللازم، مع ضرورة الانطلاق من معرفة النصوص اللّغوية القديمة؛ فقال: ((ورُبَّما تصلح هذه المعايير مجتمعة لا متفرقة لتحديد مجموعة الأفعال اللازمة ومجموعة الأفعال المتعدية، ولا مفرّ في البدء من الانطلاق من النصوص اللّغوية في أشكالها المختلفة واستقراء الأفعال، وسوف تظهر الأفعال إمَّا ذات مفعول؛ فمتعدية وغير ذات مفعول فلازمة، ثَمَّ تصنف بحسب دلالاتها، ثَمَّ تنظر في الأفعال المتشابهة فما جاء على دلالة اللزوم؛ فهو لازم، وما جاء على دلالة المتعدي فهو متعدي))[٢٥].

فالباحث اعتمد على أبنية الأفعال ودلالاتها في التمييز بين المتعدي واللازم، ويبدو لي أَنَّهُ لا يمكننا أَنْ نجعل فقط من هذين المعايرين أساسًا في التمييز بين ما هو متعدٍ ولازمٍ؛ ولكن يمكننا أَنْ نعدّهما أحد معايير التمييز التي تدخل ضمنًا في المعرفة بالنصوص اللّغوية والمعاجم، فضلًا عن أثر السياق واستقامة الكلام.

ويبدو لي أَنَّ ما ذكره الدكتور الشمسان فيه نظر؛ وذلك لرفضه معايير عودة ضمير الهاء على غير مصدر وظرف؛ وذلك لأَنَّ هذهِ الهاء إذا اتصلت بالفعل فهو متعدٍ[٢٦]، وهو معيارًا استعمله القدماء للتميز، وذلك يتضح من قوله: ((ومن هذه المعايير اتصال الضمير الواقع مفعولًا به، مثل: ضربته؛ ولكن هذا المعيار أيضًا غير صالح؛ لأَنَّ هذا يفترض معرفة حال الفعل سابقًا، أَمّا من الناحية اللفظية فلا فرق؛ فأنت قول: خرجته؛ ولكن لا تقول: ضربته، إلَّا وأنت تعرف أَنَّهُ مِمَّا يتعدّى))[٢٧].

فكيف لا يوجد فرق بين الفعل (خرجتهُ وضربتهُ)، ولو وضعنا (خرجته) في جُملة لم يستقم المعنى، أَمّا إذا وضعنا (ضربته) فقلت: (زيد ضربته) يستقيم المعنى[٢٨]؛ لذلك ما قاله الباحث يُعَدُّ كلامًا غير دقيق وفيه نظر.

وذهبَ أكثر المحدثين – ومنهم الدكتور صلاح السيد – مذهب القدماء؛ فجعل من علامتي عودة ضمير الهاء وصياغة اسم المفعول فاصلًا لتحديد التعدي؛ فقال: ((وهاتان العلامتان ميزتا المتعدي من اللازم؛ فاتصال الفعل بالضمير العائد على غير المصدر والظرف خاص بالمتعدي، وكذلك صياغة اسم مفعول تام منهُ، وما عداهما لازم))[٢٩].

وربط الدكتور أحمد عبدالستار الجواري مسألة تمييز الفعل المتعدي من اللازم بمعنيين من معاني الأفعال، وهما معنى الزمن ومعنى الحدث، واعتمد في التمييز على قوّة المعنيين، وهو رأي فيه الكثير من المغالطات؛ وذلك لأَنْ ليس كُلّ الأفعال اللازمة تُعطي معنى القوّة وتكون مجردة من الحدث والزمن[٣٠].

خلاصة ما تقدّم أَنَّ معايير التمييز بين المتعدي واللازم التي وضعها النحويون القدماء يمكن إيجازها في الآتي:

١. إذا اتصلت بالفعل (ها) تعود على غير مصدر وظرف؛ فهذه الهاء تسمى (هاء المفعول به)، والفعل المتصلة به يسمى (متعديًا).

٢. عند صياغة اسم مفعول تام من الفعل يجعلهُ متعديًا.

هذان هما أَبرز الضوابط التي وضعها القدماء للتمييز بين ما هو متعدي ولازم؛ لكن المحدثين لم يكتفوا بهذين الضابطين في التمييز بينهما؛ فأضافوا إلى هذين الضابطين أمورًا أُخرى، نذكر منها:

١. استقراء أساليب الفصحى وذلك بالرجوع إلى النصوص الفصيحة، ومن ثَمَّ الحكم على تلك اللفظة في ضمن السياق، وفي تلك الظروف.

٢. مداومة النظر في معجمات اللّغة؛ لمعرفة الكيفية التي يأتي بها الفعل في تلك النصوص.

٣. اللفظة ومعناها داخل السياق تُعدُّ ضابطًا محددًا ضروريًا للتمييز بين ما هو متعدٍ ولازمٍ.

٤. أبنية الأفعال ودلالاتها تُعدُّ ضابطًا ومحددًا للتمييز؛ وذلك لأَنَّ كُلّ فعل من هذه الأفعال أوزان خاصة به تميزه من غيره.

٥. الاعتماد على زمن الفعل وحدوثه في تمييز ما هو متعدٍ ولازمٍ؛ لأَنَّ للسياقِ أثرًا بارزًا في تحديد نوع الفعل.

فهذه المعايير التي ذكرناها مجتمعة يمكننا بوساطتها أَنْ نميز الأفعال المتعدية من اللازمة، ولا يمكننا أَنْ نعتمد على معيار من دون آخر.

الخاتمة:

توصلت في نهاية البحث إلى عددٍ من النتائج، أبرزها:

١. من المحدثين من جعل من معنى اللفظة فيصلًا للحكم على الفعل من حيث تعديته ولزومه؛ وذلك لأنَّ الفعلين ليسا خصيصتين لفظيتين، وإنَّما هما خصيصتان تتعلقان بمعاني ألفاظ.

٢. من المحدثين من ذكر عُسْرَ مسألة التعدي واللزوم وتشعبها؛ لذلك لا يمكننا الاعتماد على هذين الضابطين فقط؛ بل الأمر بحاجة إلى العودة إلى النصوص العربيّة الفصيحة، التي ورد فيها الفعل، والإحاطة بظروفها، ومن ثَمَّ الحكم على هذه النصوص داخل السياق.

٣. ويبدو لي أنَّ التمييز بين ما هو متعدي وما هو لازم يجب علينا أنْ نأخذ بالحسبان الضابطين اللذين ذكرهما القدماء، مع معرفتنا بالنصوص العربيّة الفصيحة، والنظر في المعاجم اللّغوية، فضلًا عن معرفتنا بأبنية الأفعال ودلالتها، وأثر السياق في ذلك التمييز.

الهوامش

(١) فلسفة التعدي واللزوم في العربيّة: ١٤٣.
(٢) ينظر: أوضح المسالك على ألفية ابن مالك: ١٧٦/٢.
(٣) العين: ٢١٣/٢، (عدوه).
(٤) تاج اللّغة وصحاح العربيّة: ٢٤٢١/١، (عدا).
(٥) المصدر نفسه: ٢٤٢١/١ (عدا).
(٦) التعريفات: ٢٥.
(٧) معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ٢٠٣.
(٨) الفعل زمانه وأبنيته: ٨٢.
(٩) التعدي واللزوم في العربيّة مع تحقيق فعلت وأفعلت: ١، وينظر: تعدي الفعل ولزومه دراسة نحوية وصفية مع أمثلة تطبيقية من القُرآن الكريم: ٢٦.
(١٠) تاج اللّغة وصحاح العربيّة: ٥٣٤/٥، (لزم).
(١١) مقاييس اللّغة: ٤٥/٥، (لزم).
(١٢) التعريفات: ٨١.
(١٣) المصدر نفسه: ٨١.
(١٤) فعلت وأفعلت دراسة دلالية صرفية: ٦٠.
(١٥) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٦٢٠/٢.
(١٦) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٤٦/٢.
(١٧) شرح الكافية الشافية: ٦٢٩/٢.
(١٨) ينظر: المصدر نفسه: ٦٣٠/٢، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٤٣٨/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١٢٦/٢، وشرح التسهيل: ١٤٩/٢، وضياء السالك إلى أوضح المسالك: ٨٨/٢.
(١٩) التعدي واللزوم في العربيّة مع تحقيق فعلت وأفعلت: ٣.
(٢٠) التعدي واللزوم في العربيّة مع تحقيق فعلت وأفعلت: ٤.
(٢١) المصدر نفسه: ٥، وينظر: تعدية الأفعال بين الإعجاز القُرآني وأقوال اللغويين والمفسرين: ١٢.
(٢٢) تعدي الأفعال بين الإعجاز القُرآني وأقوال اللغويين والمفسرين: ١٥.
(٢٣) المقتصد في شرح الإيضاح: ٦٠١/١.
(٢٤) تعدية الأفعال بين الإعجاز القُرآني وأقوال اللغويين: ١٦.
(٢٥) الفعل في القُرآن الكريم تعديه ولزومه: ٧٩١.
(٢٦) ينظر: الفعل في القُرآن الكريم تعديه ولزومه: ٧٩١.
(٢٧) التعدي واللزوم في العربيّة مع تحقيق فعلت وأفعلت: ٤.
(٢٨) ينظر: المصدر نفسه: ٤.
(٢٩) ما وردَ متعديًا ولازمًا من الأفعال التامة: ٤٢٩، وينظر: ترجمة الفعل المتعدي في القُرآن الكريم لمجمع خادم الحرمين الشريفين دراسة تحليلية: ٢٦، والأفعال المتعدية بنفسها والمتعدية بغيرها في سورة يوسف دراسة تحليلية صرفية: ٢٢.
(٣٠) ينظر: نحو الفعل: ٦٩.

ثبت المصادر والمراجع:

١. الأفعال المتعدية بنفسها والمتعدية بغيرها من سورة يوسف دراسة تحليلية صرفية، أمي ربيع همة الفائقة، الجامعة الإسلامية الحكومية، مالانج، ٢٠٠٧.
٢. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدِّين ابن هشام (ت٧٦١ه)، تحقيق: يوسف الشَيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، د.ت.
٣. ترجمة الفعل المتعدي في القُرآن الكريم، نور قمري، كليّة العلوم الإنسانية والثقافة، الجامعة الإسلامية، مالانج، ٢٠٠٧م.

٤. التعدي واللزوم في العربيّة مع تحقيق فعلَت وأفعلت، خليل إبراهيم العطية، رسالة ماجستير، بإشراف: د. رمضان عبدالتواب، القاهرة، ١٣٨٩ه/١٩٦٩م.
٥. التعريفات، علي بن محمد الجرجانيّ (ت٨١٦ه)، تحقيق: مجموعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.
٦. تعدية الأفعال بين الإعجاز القُرآني وأقوال اللغويين والمفسرين، د. زهير محمد علي الأرناؤوط، دار الكتب العلميّة، بيروت، د.ط، د.ت.
٧. توضح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدِّين بن علي المرادي (ت٧٤٩ه)، تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربيّ، ط١، ١٤٢١ه/٢٠٠م.
٨. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت١٢٠٦ه)، دار الكتب العلميّة، بيروت، د.ط، د.ت.
٩. شرح ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي الهمداني (ت٧٦٩ه)، تحقيق: محمد محيي الدِّين عبدالحميد، دار التراث، القاهرة، ١٤٠٠ه/١٩٩٠م.
١٠. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، تحقيق: محمد محيي الدِّين عبدالحميد، مصر، ١٣٥٨ه/١٩٣٩م.
١١. شرح التسهيل، ابن مالك الطائي الجياني (ت٦٧٢ه)، تحقيق: عبدالرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، ط١، ١٤١٠ه/١٩٩١م.
١٢. شرح الكافية الشافية، جمال الدِّين أبو عبدالله بن مالك الطائي، تحقيق: عبدالمنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، ط٢، ١٤٠٢ه/١٩٨٢م.
١٣. الصحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، الجوهري (ت٣٩٣ه)، تحقيق: أحمد عبدالغفور العطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٨٧م.
١٤. ضياء السالك إلى أوضح المسالك، جمال الدِّين بن هشام الأنصاريّ، تحقق: د. محمد عبدالعزيز، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٣٩٣ه/١٩٧٣م.
١٥. الفعل في القُرآن الكريم تعديته ولزومه، أبو أوس إبراهيم الشمسان، ط٦، ١٩٨٦م.
١٦. فعلت وأفعلت دراسة دلالية صرفية، عطية سليمان أحمد، كليّة التربية، جامعة قناة السويس، السويس، ط١، ٢٠٠٥م.
١٧. فلسفة اللزوم والتعدي في العربيّة، ناصر سعيد العفيفي، مجلة جامعة عدن، العدد التاسع عشر، ٢٠٠٨م.
١٨. ما ورد متعديًا ولازمًا من الأفعال التامة، عبدالهادي أحمد فراج، مجلة كليّة اللّغة العربيّة، جامعة الأزهر، أسيوط، العدد٩، ١٩٨٩م.
١٩. معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، ودار الفرقان، بيروت، ط١، ١٤٠٥ه/١٩٨٥م.
٢٠. معجم مقاييس اللّغة، أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين (ت٣٩٥ه)، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، ١٣٩٩ه/١٩٧٩م.
٢١. المقتصد في شرح الإيضاح، عبدالقاهر الجرجاني (ت٤٧١ه)، تحقيق: أحمد بن عبدالله الدويش، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط٢، د.ت.
٢٢. نحو الفعل، د. أحمد عبدالستار الجواري، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٦م.